English → Arabic

شاهد البث المباشر

BBC

يشترك

تسجيل الدخول

الأفلام الوثائقية يعيش فيديو صوتي أرض يسافر الفنون ثقافة ابتكار عمل رياضة أخبار بيت

قوانين البيئة الأسترالية تستعد لأكبر إصلاح منذ عقود

منذ 8 أيام

يشارك يحفظ

لانا لام
سيدني

تتضمن إصلاحات قوانين البيئة في أستراليا فرض قيود على تسريع مشاريع الفحم والغاز.

من المقرر أن تقوم أستراليا بإصلاح قوانين الطبيعة التي يعود تاريخها إلى عقود من الزمن من خلال مجموعة من الإصلاحات الكبرى بما في ذلك إنشاء أول هيئة تنظيمية مستقلة للبيئة في البلاد.

وبعد جمود دام سنوات، توصلت حكومة حزب العمال إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة مع حزب الخضر الأقلية لإقرار القوانين، بعد تعثر المحادثات مع المعارضة.

وتتضمن التغييرات مزيدًا من الحماية للغابات الأصلية، وقواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بإزالة الأراضي، وفرض قيود على تسريع مشاريع الفحم والغاز، لكن المنتقدين يقولون إن هناك حاجة إلى المزيد.

وقال رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز إن هذه القوانين تمثل فوزا للطبيعة والأعمال التجارية ومن شأنها تسريع المشاريع الكبرى المرتبطة بالإسكان والطاقة المتجددة والمعادن الحيوية.

ومن المتوقع أن يتم تمرير التغييرات التي اقترحها حزب العمال، بدعم من حزب الخضر، في مجلس الشيوخ يوم الخميس، وهو آخر يوم انعقاد للبرلمان هذا العام.

لعدة أشهر، كانت المعارضة - وهي ائتلاف من الليبراليين والوطنيين - تتفاوض أيضًا مع الحكومة بشأن مشروع القانون، مع التركيز على الحصول على المزيد من التنازلات للشركات.

وصفت زعيمة الحزب الليبرالي سوزان لي الاتفاق بين حزب العمال وحزب الخضر بأنه "قذر" وقالت إنه سيؤدي إلى فقدان الوظائف في قطاع الغابات.

ويأتي التطور الأخير بعد خمس سنوات من مراجعة مستقلة لقوانين الطبيعة في أستراليا والتي وجدت أن هذه القوانين لم تعد صالحة للغرض.

وقالت الحكومة إن الإصلاحات من شأنها حماية البيئة للأجيال القادمة وتسريع تنفيذ المشاريع في "مجالات رئيسية ذات أولوية وطنية مثل الإسكان والطاقة المتجددة والمعادن الحيوية".

وقال ألبانيز "إن الجميع يتفقون على أن القوانين في وضعها الحالي معطلة وتحتاج إلى إصلاح".

"إن إقرار هذه القوانين أمر حيوي لحماية بيئتنا وتعزيز الإنتاجية في اقتصادنا."

وبمجرد إقرارها، فإن القوانين الجديدة سوف تؤدي أيضاً إلى إنشاء أول وكالة وطنية لحماية البيئة في أستراليا على الإطلاق، فضلاً عن مجموعة من المعايير الوطنية التي من شأنها أن تشمل قواعد لحماية الحياة البرية المهددة بالانقراض.

وسوف يؤدي هذا أيضًا إلى إزالة الإعفاءات الخاصة بـ "إزالة الأراضي عالية المخاطر" وإخضاع اتفاقيات الغابات الإقليمية للقوانين الفيدرالية، بدلاً من القوانين الولائية.

تمديد مشروع الغاز الأسترالي الرئيسي حتى عام 2070
ارتفاع منسوب مياه البحار يهدد حياة 1.5 مليون أسترالي بحلول عام 2050 - تقرير

قالت زعيمة حزب الخضر، السيناتور لاريسا ووترز، إن حزبها حقق انتصارات كبيرة، لكنها انتقدت الحكومة لعدم تضمين ما يسمى بـ "المحفز المناخي" الذي يمكن أن يوقف مشاريع الوقود الأحفوري القائمة على انبعاثات الكربون.

بدلاً من ذلك، يجب على المشروع الإبلاغ عن انبعاثات الكربون الخاصة به وتقديم خطط حول كيفية التخطيط لخفضها إلى الصفر الصافي بحلول عام 2050. وسيتم تضمين "محفز المياه" في القوانين، مما يعني أن مشاريع الفحم والغاز يجب أن تحصل على موافقة اتحادية لاستخدامها للمياه.

وقالت أماندا ماكنزي، رئيسة مجلس المناخ المستقل، إنه في حين أن الاتفاق من شأنه أن يساعد الغابات الأصلية، فإن مشاريع الفحم والغاز الجديدة "لا تزال تحصل على تصريح مجاني فيما يتعلق بتلوث المناخ".

وقالت "إن هذا يمثل ثغرة كبيرة في القانون الذي من المفترض أن يحمي الطبيعة من آثار تغير المناخ".

قال وزير التغير المناخي كريس بوين يوم الخميس إن أستراليا - واحدة من أكبر الدول الملوثة للبيئة في العالم للفرد الواحد - لن تحقق أهدافها في خفض الانبعاثات بحلول عام 2035 ما لم تقم بتغييرات كبيرة.

مقارنةً بمستويات عام**ستخفض الانبعاثات بنسبة 62% على الأقل**في وقت سابق من هذا العام، أعلنت الحكومة أنها 2005 خلال العقد المقبل. وتشير التوقعات الحالية إلى انخفاض الانبعاثات بنسبة تتراوح بين 48% و52% فقط.

أستراليا بيئة

متعلق ب

الظباء "المنقرضة" تجلب الأمل إلى الصحراء الكبرى

النفايات من أكبر منجم مفتوح في المملكة المتحدة "تشكل خطرًا كبيرًا"

ربما يكون الثوران البركاني هو السبب وراء انتشار وباء الموت الأسود المميت في أوروبا